الممثلية الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الامم المتحدة
PERMANENT MISSION OF THE REPUBLIC OF IRAQ TO THE UNITED NATIONS OFFICE
جنيف
GENEVA

Ref/ 32 /24
Date: 16 /1/2024

تهدي الممثلية الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف اطيب تحياتها إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان/ الإجراءات الخاصة، وبالإشارة الى رسالته المؤرخة في 2023/11/6، تتشرف بإرسال مساهمات جمهورية العراق بشأن " القضاء على الفقر في سياق ما بعد النمو: الاعداد لأهداف الإنمائية المقبلة".

تغتنم الممثلية الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف هذه المناسبة لتعرب لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان/ الإجراءات الخاصة عن فائق التقدير والاحترام.

جنيف: 6اكانون الثاني 2024

مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان/ الإجراءات الخاصة – جنيف

8, Impasse Colombelle 1218 Grand Saconnex, Geneva, Switzerland
www.mofa.gov.iq
orgs.genpm@mofa.gov.iq
Tel.: +41 229180980
Fax: +41 227330326

الممثلية الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الامم المتحـــدة
PERMANENT MISSION OF THE REPUBLIC OF IRAQ TO THE UNITED NATIONS OFFICE
جنيـــف
GENEVA

Ref/ 32 /24
Date: 16 /1/2024

(Courtesy Translation)

The Permanent Mission of the Republic of Iraq to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights\ Special Procedures Brunch, and with reference to its letter dated 6 November 2023, concerning "Eradicating poverty in a post-growth context: preparing for the next Development Goals", has the honour to attach herewith the contribution of the Government of the Republic of Iraq on the above mentioned topic.

The Permanent Mission of the Republic of Iraq avails itself of this opportunity to renew to the Office of High Commissioner for Human Rights\Special Procedures Branch, the assurances of its highest consideration.

Geneva 16th January 2024

The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights\ Special Procedures Branch\ Geneva

Enclosed: contribution (Arabic)

8, Impasse Colombelle 1218 Grand Saconnex, Geneva, Switzerland
www.mofa.gov.iq
orgs.genpm@mofa.gov.iq
Tel.: +41 229180980
Fax: +41 227330326

وزارة الخارجية – دائرة حقوق الانسان

الموضوع / استبيان المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع

1 - نصت المادة (30/اولاً) من الدستور (تكفل الدولة للفرد وللأسرة وبخاصة الطفل والمرأة والضمان الاجتماعي والصحي والمقومات الاساسية للعيش في حياة كريمة تؤمن لهم الدخل المناسب والسكن الملائم) ، كما نصت المادة (29/ب) من الدستور (تكفل الدولة حماية الامومة والطفولة والشيخوخة وترعى النسئ وتوفير لهم الظروف المناسبة لتنمية قدراتهم).

2 - نصت المادة (14) من الدستور العراقي (العراقيين متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الاصل او اللون او الدين او المذهب او الوضع الاقتصادي والاجتماعي او الراي او المعتقد) .

3- اتخاذ مجموعة من التدابير من قبل الادارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر خلال انشطتها لدعم الاسر الذين يعيشون تحت خط الفقر من خلال تنفيذ محصلات استراتيجية التخفيف من الفقر الستة والتي تتضمن (زيادة الدخل، الصحة ،التعليم ، السكن ، الحماية الاجتماعية ، فضلاً عن انشطة مستجيبة للطوارئ لدعم النازحين والتغيرات البيئية) .

4- اشارت خطة التنمية المستدامة لعام (2030) في الهدف الخامس المتضمن تحقيق المساواة بين الجنسين بغاياته كافه كما يتسق مع الهدف السادس عشر (التشجيع على اقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها احد من اجل تحقيق التنمية المستدامة واتاحة امكانية وصول الجميع الى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمسائلة وشاملة للجميع وعلى جميع المستويات) .

5- وضع برامج تمكين النساء على الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة تنفيذها ضمان تمثيل نسبي عادل ومشاركة كاملة للنساء في كافة لجان المصالحة ومفاوضات بناء السلام .

6- استهداف المرأة ضمن برامج وانشطة خطة صندوق التعافي .

7- تمكين المرأة الريفية وتعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي في الدولة اذ يتوصل العمل عبر العديد من البرامج سواء عن طريق الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية من خلال لجنة النهوض بواقع المرأة الريفية وكذلك خطة التمكين الاقتصادي حيث يجرى استهداف مباشر للمرأة الريفية لتعزيز مكانتها ومعالجة قضاياها على الاصعدة كافة .

8- ان الدائرة الوطنية للمرأة العراقية تعتمد على خطط اقتصادية مع البنك الدولي ، تستهدف التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية ، اذا نفذت الخطة الاولى والثانية وباشرت بتنفيذ الخطة الثالثة لتمكين المرأة (مبادرة المشرق) مع البنك الدولي والتي تركز على جملة من الاهداف الرئيسية والفرعية

وانجزت الكثير من المحاور في اطار هذه الخطة بهدف برامج وطنية لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وزيادة مشاركتها في قوة العمل وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيفها في كافة القطاعات وريادة الاعمال وتقلد المناصب في الهيئات العامة ، ضمنت خطة التمكين الاقتصادي للمرأة الفئات التالية (المرأة العاملة، المرأة سيدة الاعمال ، والمرأة العاملة في المنزل او في العمل غير المنظم، والمرأة الفقيرة والمرأة المعيلة للأسرة .

9- صدر قانون رقم (14) لسنة 2023، التعديل الاول لقانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل رقم (10) لسنة 2012، وبموجب هذا القانون اسس صندوق(دعم المشاريع المدرة للدخل) مرتبط بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية .
10- صدر قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (18) لسنة 2023 الصادر في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (4734) :-

أ- نصت المادة (3/ ثالثاً) من قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال :- شمول العاملين لحسابهم الخاص والعاملين في دوائر الدولة والقطاع العام غير المثبتين على الملاك الدائم والعمال العراقيين العاملين خارج العراق .

ب- نصت المادة (29) من قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال :- وضع القانون الجديد سن التقاعد للرجل العامل الى (63) سنة والمرأة (58) سنة لزيادة سنوات الخدمة وضمان تقاعد اكثر .
ج- نصت المادة (31) من قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال:-
اقر القانون الجديد راتباً تقاعدياً للمرأة العاملة عن مدة خدمتها المضمونة (15) سنة اسوه بتقاعد المرأة الموظفة المنصوص عليه في قانون الخدمة المدنية رقم 24 لسنة 1960 لتنصرف لرعاية اطفالها بشرط ان لا يقل عدد اطفالها عن (3) ولا يزيد عمراي منهم على (15) سنة .
د- نصت المادة (81/اولاً) من قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال :- تلتزم دائرة الضمان في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بمنح اجازة خاصة بالحمل والوضع وبأجر كامل بمدة لا تتجاوز (14) اسبوعاً .

11- صدر قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية رقم (2) لسنة (2022) وبحساب لا يزيد عن (خمسة وعشرين ترليون دينار عراقي) بغية تحقيق الامن الغذائي وتخفيف حد الفقر وتحقيق الاستقرار المالي في ظل التطورات العالمية الطارئة والاستمرار بتقديم الخدمات للمواطنين والارتقاء بالمستوى المعيشي لهم بعد انتهاء نفاذ قانون الموازنة وخلق فرص العمل وتعظيم استفادة العراقيين من موارد الدولة ودفع عجلة التنمية

واستئناف العمل بالمشروعات المتوقفة والمتلكئة بسبب عدم التمويل والسير بالمشروعات الجديدة ذات الاهمية .

12- اقر العراق خطة التنمية المستدامة (2015-2030) سعيا الى ايجاد حلول مستدامة لجميع التحديات وابرزها المساواة في التمتع بالحقوق ، ويسعى العراق الى تكوين خارطة لمشروع وطني يسمح بدمج خصوصية العراق مع اهداف وغايات التنمية المستدامة والتي تنص على (انسان متكامل في بلد امن ، مجتمع موحد ، اقتصاد متنوع ،بيئة مستدامة) ويعمل العراق الى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى (40%) .

13- تضمن المنهاج الوزاري لحكومة السيد رئيس الوزراء محمد شياع السوداني المحترم في مجال السكان والتنمية الى تبني سياسة سكانية تواكب التحولات الديموغرافية للسكان ومتابعة معدلات النمو السكاني واتخاذ الاجراءات اللازمة لدعم جهود وزارة الصحة والجهات الاخرى المراعية لمتطلبات الصحة الانجابية ومعالجة العنف القائم على العدالة بين الجنسين ورعاية الفئات الهشة في المجتمع لاسيما الأرامل والايتام وكبار السن ،وتؤكد الحكومة في هذا الجانب التزامها بمهام المجلس الاعلى للسكان وتبني وثيقة السياسات السكانية للعقد القائم . ويؤكد المنهاج الحكومي على دعم الجهود الوطنية خلال قيام الوزارات بالعمل على تحقيق تلك الاهداف وفقا للرؤية الوطنية والالويات التي ترشحها خطة الحكومة، وذلك يقتضي الى :-

أ- رسم السياسات الداعمة للوصول الى غايات واهداف التنمية المستدامة 2030، مما يضمن تقدماً في مستويات التنمية البشرية بأبعادها الرئيسية في التعليم والصحة والمستوى المعاشي باستدامة وبما يوسع من خيارات المواطنين ورفاههم .

ب- التعاون مع المنظمات الاقليمية والدولية لتبني المنهجيات الافضل لتحقيق افضل انجاز على مدى السنوات القادمة .

ج- متابعة التقدم المحرز عن طريق تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030 تقضي توفير قاعدة بيانات سكانية شاملة على مستوى الوحدات الادارية الاصغر تشمل خصائصها الديموغرافية ، والتعليمية ، والسكانية وفي هذا المجال تدعم الحكومة استكمال الاجراءات اللازمة لتنفيذ تعداد عام للسكان .

د- الالتزام باستكمال البيانات الخاصة بقياس الفقر وتحديد خط الفقر ورسم استراتيجية جديدة للتخفيف من الفقر في ضوء مؤشرات حديثة تكون الاساس في تحديد الاولويات الممكنة وانتشال وضع المناطق الاكثر فقراً على اساس مبدأ الانصاف والمحرومية .

هـ - الالتزام بأعداد خطة تنمية وطنية خمسية للأعوام 2023-2027.

14 - يهدف المنهاج الوزاري في مجال الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر والتي تهدف الحكومة في هذا المحور الى السعي الجاد لحماية الفئات الفقيرة

من المجتمع وانتشالها من الفقر والعوز وتقديم الخدمات الصحية والعلاجية من خلال:-

أ- تحسين ادارة كفاءة شبكة الحماية الاجتماعية مع زيادة الاعانة النقدية الشهرية وزيادة الشمول للعوائل المستحقة من اجل معالجة الفقر بالاستفادة من المنهجية التي تتولى تطويرها منظمات دولية ، ضمن مشروع اصلاح الحماية الاجتماعية بالتعاون مع الوزارات ذات العلاقة .

ب- دعم صندوق التنمية الاجتماعي ضمن المشروع مع البنك الدولي لتبني المشاريع لتحسين اوضاع المناطق الاكثر فقراً.

ج- اصلاح وتحسين البطاقة التموينية والتكفل بوصولها للفئات الهشة من المجتمع بالاستفادة من البرامج المتفق عليها ضمن مشروع اصلاح الحماية الاجتماعية مع المنظمات الدولية ، التي تعمل على تأمين نظام تسجيل الكتروني مرن وشفاف .

15- يهدف المنهاج الوزاري في محور (مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل) الى تفعيل دور هيئات الاستثمار والنهوض بالصناعة الوطنية وخلق فرص عمل مستدام من خلال الاتي :-

أ- توسيع دور القطاع الصناعي الخاص واعطائه الدور الرئيس لقيادة هذا النشاط ودعمه مالياً وتشريعاً ، للدخول في صناعات متطورة ذات قيمة مضافة عالية .

ب- تعزيز مساهمة القطاعات الانتاجية الزراعية ، الصناعية ، الخدمات، الصحة ، والتعليم في الناتج المحلي الاجمالي والتركيز على منح القطاع الخاص دوراً كبيراً في انشاء المدن الصناعية، ومزيداً من القروض الاستثمارية في المحافظات وتقديم كافة التسهيلات لا نجاحها .

ج- العمل على تهيئة فرص العمل للشباب في القطاعين الحكومي او الخاص لمعالجة البطالة وكذلك تشجيع اقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير القروض الميسرة ومتابعة مراحل تنفيذها وانجازها وتقديم المشورة والخبرات لضمان نجاحها وتشغيلها .

هـ - تأسيس صندوق الاعمار والتنمية للمحافظات الاكثر فقراً وتحسين الخدمات فيها لمعالجة الاضرار في البنى الاساسية وتطويرها وتحقيق الاهداف الوطنية الانمائية والاجتماعية والانسانية لعملية الاعمار ويمول الموازنة الاتحادية والوفرة المالية سنوياً .